

مجلس صيانة الدستور... مؤسسة مؤثرة في الهيكل الرقابي وصناعة القرار في إيران



مجلس صيانة الدستور، المٌؤلّف من 12 عضوًا (6 فقهاء و 6 حقوقيين)، يُؤدّي دورًا فعّالًا ومهمًا في الإشراف والرقابة واتخاذ القرارات الكبرى في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وكالة مهر للأنباء: يُعدّ مجلس صيانة الدستور من أهمّ المؤسسات المُشاركة في اتّخاذ وصنّع القرار والرقابة في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. تأسّس هذا المجلس بهدف التأكيد من عدم تناقض قوانين مجلس الشورى الإسلاميّ مع أحكام الإسلام والدستور الإيراني.

بالتالي، يمكن تلخيص فلسفة تشكيل مجلس صيانة الدستور، الذي يشهد الآن دورته السابعة، في ثلاثة نقاط وهي ضمان توافق القوانين مع الأحكام الإسلامية، حماية الدستور، وتعزيز ولاية الفقيه.

لهذا السبب، تمّ تسمية هذا المجلس بمجلس صيانة الدستور، نظرًا لما يترتب عليه من مسؤولية في حماية الأحكام الإسلامية والدستور الإيراني.

خصائص وطريقة انتخاب أعضاء مجلس صيانة الدستور:

يتكون مجلس صيانة الدستور من 6 فقهاء و 6 حقوقيين، ويتم تعيين الفقهاء من قبل قائد الثورة الإسلامية، كما يتم ترشيح الحقوقيين من قبل رئيس السلطة القضائية إلى مجلس الشورى الإسلامي، حيث يتم انتخابهم من قبل أعضاء المجلس.

ويُعدّ قائد الثورة الإسلامية مسؤولاً لا عن عزل أو قبول استقالة الفقهاء، بينما يُعدّ كل من رئيس السلطة القضائية ورئيس مجلس الشورى مسؤولين عن قبول استقالة الحقوقيين.

يتم انتخاب أعضاء المجلس لكل دورة لمدة ست سنوات، ويتم تغيير نصفهم كل ثلاث سنوات. ويجب أن يتحقق لدى الفقهاء في مجلس صيانة الدستور ثلاثة شروط هي: الفقه، العدالة، والوعي بمتطلبات العصر والقضايا اليومية. وشروط الستة الآخرين من أعضاء مجلس صيانة الدستور هي أن يكونوا حقوقيين ومسلمين.

يتمتع مجلس صيانة الدستور بأمانة عامة وهيئات إدارية متخصصة وأمين السر ونائب ومتحدث رسمي يتم انتخابهم لمدة عام واحد. ويجب أن يكون أمين السر والنائب من الأعضاء، بينما يمكن اختيار المتحدث من خارج أعضاء المجلس.

تعقد اجتماعات مجلس صيانة الدستور مرتين في الأسبوع. وفي بعض الحالات يتم عقد جلسات استثنائية حسب الحاجة والضرورة.

يصبح اجتماع المجلس رسمياً بحضور سبعة أعضاء، ولكن في الحالات الضرورية أو عند التصويت، يجب أن يكون هناك 9 أعضاء حاضرين. كما أن اجتماع فقهاء المجلس يصبح رسمياً بحضور أربعة أعضاء.

وظائف واختيارات مجلس صيانة الدستور

وفقاً لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، يتمتع مجلس صيانة الدستور بالعديد من الوظائف والمسؤوليات، بعضها تقع على عاتق جميع الأعضاء، وبعضها من مسؤولية فقهاء المجلس فقط. ووظائف المجلس هي كالتالي:

تشخيص عدم تعارض القوانين مع الأحكام الإسلامية: يجب أن تستند جميع القوانين واللوائح المدنية والجنائية والمالية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والسياسية وغيرها إلى المبادئ الإسلامية، ويقع

تشخيص ذلك على عاتق مجلس صيانة الدستور. ويتم تحديد عدم تعارض قرارات مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية من قبل غالبية فقهاء مجلس صيانة الدستور. ولتحقيق هذه المسؤولية، تم تأسيس "المجمع الاستشاري الفقهي" في عام 1380 (2001-2002) لتقديم الآراء الاستشارية إلى مجلس صيانة الدستور والمساعدة في مراجعة المسائل الفقهية.

تشخيص عدم تعارض القوانين مع الدستور الإيراني: يقع تشخيص عدم تعارض قرارات مجلس الشورى الإسلامي مع دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية على عاتق أعضاء مجلس صيانة الدستور الإيراني. وفي حال رفض أي قانون من قبل مجلس صيانة الدستور بسبب تعارضه مع الدستور، سيتم تمريره مرة أخرى إلى مجلس الشورى الإسلامي لإعادة النظر فيه وتصحيحه. وإذا اختلف مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى في قرار ما، فسيتم إرسال القرار إلى مجمع تشخيص مصلحة النظام. كما يقع تشخيص عدم تعارض قرارات وقوانين الحكومة مع الشريعة على عاتق مجلس صيانة الدستور. الجدير بالذكر، أن مسؤولية الإشراف على عدم تعارض قرارات المجالس الإسلامية مع الشريعة والأحكام الإسلامية تترتب على هذا المجلس أيضا.

تفسير الدستور الإيراني: المهمة الأخرى لمجلس صيانة الدستور هي تفسير الدستور، ويعتبر تفسير المجلس بمثابة نص في صلب الدستور ذاته. والمعنى الحرفي للتفسير هو كشف وشرح التعقيدات والصعوبات لكلمة أو جملة. إذن، في هذه القضية التفسير يعني تحديد المعنى الصحيح ونطاق القاعدة القانونية.

الإشراف على الانتخابات والاستفتاءات: يترتب على مجلس صيانة الدستور الإشراف على جميع مراحل الانتخابات والاستفتاءات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بما في ذلك انتخابات مجلس خبراء القيادة وانتخابات رئاسة الجمهورية وانتخابات مجلس الشورى الإسلامي والاستفتاءات الشعبية، ويشمل هذا الإشراف جميع مراحل العملية الانتخابية، بدءاً من تسجيل أسامي المرشحين وتأكيد أهليتهم حتى إعلان النتائج النهائية.

الحضور في بعض المناسبات والمجالس: ينص الدستور الإيراني على وجوب حضور أعضاء مجلس صيانة الدستور في بعض المناسبات، كما أنهم أعضاء في بعض المجالس. وتشمل هذه المناسبات والمجالس ما يلي:

الحضور في مراسم تحليف رئيس الجمهورية: يُلزمُ الدستور الإيراني، في مادته رقم 121، أعضاء مجلس صيانة الدستور بالحضور في مراسم تحليف رئيس الجمهورية.

الحضور في مجلس الشورى الإسلامي: ينصُ الدستور الإيراني، في مادته رقم 97، على أن أعضاء مجلس صيانة الدستور يُمكنهم الحضور في جلسات مجلس الشورى الإسلامي عند مناقشة مشاريع القوانين، وذلك بهدف تسريع عملية التصويت عليها.

ولكن، في حالات التصويت الفوري على مشاريع القوانين أو المقترحات القانونية، يجب على أعضاء مجلس صيانة الدستور الحضور في جلسة مجلس الشورى الإسلامي وإبداء آرائهم حولها.

الحضور في مجلس مراجعة الدستور: ينصُ الدستور، في مادته رقم 177، على أن جميع أعضاء مجلس صيانة الدستور هم أعضاء في مجلس مراجعة الدستور الإيراني.

الحضور في مجلس القيادة المؤقت: ينصُ الدستور الإيراني، في مادته رقم 111، على أنه في حال عجز مقام الولي الفقيه عن أداء مهامه مؤقتًا بسبب مرض أو حادث أو وفاة أو استقالة، أو عزله من قبل مجلس خبراء القيادة، يتم تشكيل مجلس مؤقت للقيادة يضم كلا من رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية، إضافة إلى أحد فقهاء مجلس صيانة الدستور الذي يتم اختياره من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام، ويقوم هذا المجلس بأداء جميع مهام الولي الفقيه مؤقتًا حتى يتم انتخاب ولي فقيه جديد.